

دور النوعية المؤسسية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي

سهام معط الله

مدرسة في قسم العلوم الاقتصادية
بجامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان.

شعيب بونوة

أستاذ في قسم العلوم الاقتصادية
بجامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان.

ناصر يوسف

محرر في مركز البحوث،
الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا.

بات الاستثمار الأجنبي المباشر واقعاً مفروضاً في الاقتصاد العالمي؛ حيث توسعت أغلب الشركات المتعددة الجنسيات في توجيه استثماراتها المباشرة إلى الدول المتقدمة والنامية؛ ما دفع جملة من الاقتصاديين إلى الكشف عن العوامل التي تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال دراسة عدة محددات اقتصادية، مثل: حجم السوق، والقرب الجغرافي، والنمو الاقتصادي، والمهارات، والتكاليف، والبنى التحتية، والتحرر المالي، وتحرير الأسواق، والانفتاح على البنوك الأجنبية. كما برزت النوعية المؤسسية بوصفها عنصراً بالغ الأهمية في واقع يتجه نحو تحرير الاقتصادات؛ حتى تأتي ملائمة مع طبيعة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وأهدافها؛ إذ بدأ الاهتمام يتمحور حول الأطر الشفافة، واحترام حقوق الملكية، وسيادة القانون، ودرجة الفساد؛ حيث تعد أكثر العوامل تأثيراً في قرارات المستثمرين الأجانب.

لقد اهتمت البلدان العربية كغيرها من الدول النامية بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولتحقيق أهدافها قامت بتهيئة مناخها الاستثماري من خلال إصدار قوانين الاستثمار المترابطة الحوافز، إضافة إلى قيامها بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية. كما تميزت بسعيها إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة تبرز من خلالها وجود سوق مهم؛ ولكن تبقى تلك الجهود غير كافية لإعداد بيئة مؤسسية يتمكن فيها المستثمرون الأجانب من القيام بأعمالهم بشكل سلس دون أية مخاطر أو عراقيل؛ ما حدا بنا على دراسة أثر النوعية المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في 13 بلداً عربياً (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، سورية، عُمان، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن) خلال الفترة 1995 - 2012، وذلك باستخدام تحليل بيانات البانل، وباستعمال برنامج Eviews 8.0.

أولاً: لمحة موجزة عن الأدبيات والدراسات القياسية عن الاستثمار الأجنبي المباشر والنوعية المؤسسية

انتشر الاستثمار الأجنبي المباشر انتشاراً واسعاً في العالم منذ عام 1960، وقد تصاعد الاهتمام بدراسة الاستثمار نتيجة لأهميته على صعيد تحقيق التنمية الاقتصادية؛ فهو يزود البلد المضيف بالأدوات اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية لديه؛ حيث عرّفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنه «النشاط الذي يتموقع بواسطته المستثمر الأجنبي في بلد غير بلد إقامته، ويقوم فيه بتحقيق علاقات اقتصادية طويلة الأجل لجلب فوائد دائمة وذلك بإنشاء شركة أو فرع، أو توسيعهما، أو المساهمة في شركة جديدة أو قائمة من قبل والتأثير في تسييرها»⁽¹⁾. كما يعد الاستثمار استثماراً أجنبياً مباشراً إذا «امتلك المستثمر

OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment, 3rd ed. (New York: The Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), 1996), pp. 7-8, <<http://www.oecd.org/investment/investment-policy/2090148.pdf>>.

الأجنبي 10 بالمئة أو أكثر من رأس المال المؤسسة أو أسهمها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر الأجنبي حقاً في اتخاذ القرار فيها، إضافة إلى التأثير أو المشاركة في إدارة الشركة»⁽²⁾.

كما عرّفه دونينغ (J. H. Dunning) بأنه ذلك الاستثمار الذي يمكن المستثمر من المراقبة المباشرة للشركة الأجنبية من أجل الاستعمال الحذر للأصول وضمان أمان استثماراته، إضافة إلى تحريك المنافسة بين الشركة الأجنبية والشركات المحلية في دول أخرى، وهذا الاستثمار لا يتضمن فقط تحويل رؤوس الأموال إلى دول أجنبية بل أيضاً يشمل العديد من المهارات (إدارية، تكنولوجية) وقدرات معينة»⁽³⁾.

أما بالنسبة إلى المؤسسة فهي عبارة عن تيار تفكير أمريكي، بدأ في أمريكا مع نهاية القرن التاسع عشر مع فبلن (T. Veblen) وكومونس (J. Commons)؛ حيث وجد فبلن أن الأفراد يكونون قادرين على التطور والتغلب على مشاكلهم الخاصة بالتعاون، ثم يقودهم هذا إلى الابتكار، وعرّف المؤسسات على «أنها عادات التفكير المشتركة الموضوعة لغالبية الناس»⁽⁴⁾. وحسب كومونس فإن المؤسسة هي «الفعل الجماعي لمراقبة الفعل الفردي»، وعرّفها بأنها «سلسلة من القواعد للأفعال الجماعية التي تراقب الأفعال الفردية»⁽⁵⁾. أي الأفعال الجماعية التي تراقب آثار الأفعال الفردية.

لقد أصبح مصطلح النوعية المؤسسية مشتركاً في الأدبيات ولا سيما تلك التي تتناول حقوق الملكية وسيادة القانون. فقد أشار هينز (Henisz) إلى أن النوعية المؤسسية تعرف بدرجة فعالية وقوة الضوابط والتوازنات في تشكيل السياسة العامة»⁽⁶⁾. وحسب أسموغلو (Acemoglu) فإن المؤسسات ذات النوعية الجيدة تقدم فرصاً عادلة في المجتمع تمكّن من التوظيف الجيد للأسواق وتضع القيود على أفعال كل من الحكومات والنخبة»⁽⁷⁾. كما عرّف رودريك (D. Rodrik) النوعية المؤسسية بأنها تتضمن سيادة القانون والمستويات الأساسية للدخل والتعليم، التي تشير إلى الاختلافات في معدلات النمو ما بين الدول»⁽⁸⁾. وحسب كرميغون (F. Carmigon) فإن النوعية المؤسسية تشمل أبعاداً مختلفة

«Definition of Foreign Direct Investment (FDI) Terms», IMF Committee on Balance of Payments Statistics (2) and OECD Workshop on International Investment Statistics, Direct Investment Technical Expert Group (DITEG) (Canada), Issues Paper (Diteg) #20 (November 2004), p. 5, <<https://www.imf.org/External/NP/sta/bop/pdf/diteg20.pdf>>.

John H. Dunning, *The Theory of Transnational Corporations* (London: Routledge, 1997), vol. 1, pp. 23-25. (3)

R. Martia Saleth and Ariel Dinar, *The Institutional Economic of Water: A Cross Countries Analysis of Institutions and Performance* (Washington, DC: The World Bank, 2001), p. 20. (4)

Yan Wen Wu, «Advanced Technology in Teaching: Proceedings of the 2009», paper presented at: The (5) 3rd International Conference on Teaching and Computational Science (WTCS 2009), vol. 1: Intelligent Ubiquitous Computing and Education, Springer, India, p. 87.

Fabrizio Carmignani, «The Distributive Effects of Institutional Quality When Government Stability is Endogenous», *European Journal of Political Economy*, no. 25 (2009), p. 412. (6)

Arthur Schneider, *Trade, Growth and Institutional Change: British Imperialism Revisited* (New York: UMI (7) Microform, 2008), p. 89.

Chifford D. Clark and Jung Chao Liu, «The Media, The Judiciary, The Banks and the Resilience of East (8) Asian Economics», in: Tsu- Tan Fu, Chiff J. Huang and C. A. Knox Lovell, *Productivity and Economic Performance in The Asian-Pacific Region* (London: Institute of Economics Academia Sinica, 2002), p. 46.

للحكومة مثل تنفيذ حقوق الملكية، وفعالية البيروقراطية، ومصداقية النظام القضائي، ونوعية النظام القانوني، وسيادة القانون، وفعالية الحكومة»⁽⁹⁾.

وحسب مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية عام 2006 فإن النوعية المؤسسية تتمثل بـ «مدى ملاءمة المحيط المؤسساتي لفعالية الأسواق، مثل: حماية حقوق الملكية، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، وتسريع النمو، والاقتراب من مسار الدول المتقدمة»⁽¹⁰⁾. كما أفاد اقتصاديون آخرون بأن النوعية المؤسسية تشمل تقديم الحقوق الاجتماعية والسياسية والقانونية لحماية حقوق الملكية، والتنفيذ غير المتحيز للعقود، والاعتماد على أسعار السوق، والأرباح، والخسائر⁽¹¹⁾.

ثانياً: النوعية المؤسسية السياسية وأثرها في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلد المضيف

كما سبقت الإشارة فإن هناك نوعية مؤسسية سياسية واقتصادية؛ ففي العديد من الأدبيات حول الاقتصاد والعلوم السياسية؛ فإن مفهوم النوعية المؤسسية السياسية أصبح مقياساً للحكومة منذ سنة 1996؛ حيث عرّفت الحكومة بأنها التقاليد والمؤسسات التي بواسطتها تمارس السلطة في البلد، وهذا التعريف يتضمن ثلاثة أبعاد للحكومة، هي⁽¹²⁾:

1. عملية الاختيار، والمراقبة، وتغيير الحكومات.
2. قدرة الحكومة على رسم سياسات سليمة بشكل فعال.
3. احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تسيّر التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها، وقياس قدرة الحكومات على إدارة الموارد المحلية، وتقديم الخدمات بشكل فعال، وتنفيذ سياسات مناسبة، ووضع تشريعات ملائمة.

إن العديد من الاقتصاديين أشاروا في عدة مراجع إلى أن المؤشرات الستة للحكومة التي قدمها كوفمان (D. Kaufmann) والمتمثلة بـ: الصوت والمساءلة؛ الاستقرار السياسي وغياب العنف؛ فعالية الحكومة؛ النوعية التنظيمية؛ سيادة القانون؛ مراقبة الفساد... إنما تمثل الأعمدة الأساسية لمفهوم النوعية المؤسسية السياسية. وتلك المؤشرات الستة مصنفة من (-2.5 إلى +2.5)، وكلما كانت قيمة المؤشر

(9) Carmignani, «The Distributive Effects of Institutional Quality When Government Stability is Endogenous», p 412.

(10) «Rapport sur le commerce et le développement 2006: Partenariat mondial et politiques Nationales de Développement», CNUCED (2006), p. 214.

(11) Joshua C. Hall, Russell S. Sobel and George R. Crowley, «Institutions, Capital and Growth», *Southern Economic Association*, vol. 77, no. 2 (2010), p. 5.

(12) Daniel Kaufmann, «Institutions Matter», in: Boris Pleskovic and Nicholas Stern, eds., *Annual World Bank Conference on Development Economics: The New Reform Agenda* (Washington, DC: World Bank, and New York: Oxford University Press, 2003), p. 302.

إيجابية كانت النوعية المؤسسية أفضل. كما تؤثر تلك المؤشرات بشكل إيجابي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو الآتي:

1 - الصوت والمساءلة

يرفعان الحجم الوارد من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير الحريات المدنية، والحقوق السياسية، وحرية الصحافة، وعدالة النظام القضائي؛ وتعدّ هذه العوامل مسؤولة عن توفير مناخ استثماري حر⁽¹³⁾. كما تعكس المراقبة الجيدة لأفعال الحكومة؛ ما يقلل احتمال الانتهاكات المستقبلية لحقوق المستثمرين الأجانب.

2 - الاستقرار السياسي وغياب العنف

يضمن استدامة المشروع الاستثماري في البلد المضيف، ويقلل الخسائر المادية الناتجة من أعمال العنف؛ حيث إن الفساد السياسي والحروب الأهلية في بلد ما تدل على عدم استقراره. كما أن الشركات المتعددة الجنسيات تتجنب الاستثمار الأجنبي المباشر عند وجود خطر سياسي مرتفع بالبلد المضيف وتتحول إلى أشكال أخرى من الأعمال الدولية⁽¹⁴⁾.

3 - فعالية الحكومة

تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نوعية الخدمات العمومية، نوعية البيروقراطية، وكفاءة واستقلالية موظفي الخدمة العمومية، واستقلالية سياسات الحكومة عن الضغط السياسي، ومصداقية الالتزام الحكومي. فكل هذا يؤثر في أداء أعمال المستثمر الأجنبي والشركات المتعددة الجنسيات من حيث عدد الإجراءات المعقّدة، والوقت الذي يتطلبه إنجازها، كما يؤثر في تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف، ومن ثم يؤثر في الأرباح التي تنتج منه.

4 - النوعية التنظيمية

تؤثر في سياسات عمل الشركات المتعددة الجنسيات: فروعها، وحرّيتها، وهامش أرباحها من خلال حجم السياسات غير الصديقة للسوق مثلاً: مراقبة الأسعار، وتدخّل الحكومة، والسياسية التجارية، والقيود على رأسمال⁽¹⁵⁾.

Nis Siddharthan, «Determinants, Constraints and Impact of Foreign Direct Investment: India-China Com- (13) parison,» in: Manmohan Agarwal, ed., *India's Economic Future: Education, Technology, Energy and Environment* (New Delhi: Esha Beteille Social Science Press, 2009), p. 78.

Laura Meier, «Factors Driving U.S Foreign Direct Investment,» *Washington University in St. Louis Wash- (14) ington University Open Scholarship*, vol. 4, no. 2 (Spring 2006), p. 12, <http://openscholarship.wustl.edu/cgi/view-content.cgi?article=1024&context=vol4_iss2>.

Giorgio Fazio and G. M Chiara Talamo, «How Attractive is Good Governance for FDI?: Institutional (15) Approach to Global Corporate Governance: Business Systems and Beyond,» edited by J. Jay Choi Sandra Dow, *International Finance Review*, vol. 9 (2008), p. 43.

5 - سيادة القانون

تدفع المستثمرين الأجانب إلى أخذ أفعال وقرارات تعظم من قيمة أصولهم، نظراً إلى تأكدهم من ضمان مستقبلهم الاستثماري، نتيجة وجود مؤسسات تحل الصراعات وتضمن تنفيذ العقود؛ حيث إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه نحو الدول التي تتمتع بسيادة القانون، لأن العائد على الاستثمار يكون محمياً، كما أن نظام الحكومة المتميز بالشفافية والمساءلة يقوي من وضعية سيادة القانون⁽¹⁶⁾.

6 - مراقبة الفساد

الفساد لا يخفض فقط من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تستقبله الدولة المضيفة، ولكن يغيّر أيضاً تركيبة الاستثمار الأجنبي المباشر ونوعه، كما أن المستثمرين من الدول المتبعة لقوانين صارمة ضد الرشوة والفساد هم الأكثر تأثراً في الدول ذات المستويات المرتفعة من الفساد مقارنة بالمستثمرين التابعين لدول لها نفس مستويات الفساد المرتفعة؛ أي أن الفساد يضعف من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من الدول التي وقّعت على اتفاقية مكافحة الفساد⁽¹⁷⁾.

ثالثاً: النوعية المؤسسية الاقتصادية وأثرها في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلد المضيف

من وجهة أخرى هناك نوعية مؤسسية اقتصادية ذات نوعية جيدة تفرض بالقوة حقوق الملكية، وتقدم حوافز الاستثمار للأفراد، وتضع قيوداً على أفعال النخبة والسياسيين، كما تقيد قدرتهم على مصادرة مداخيل الآخرين واستثماراتهم، علاوة على أن النوعية الجيدة للمؤسسات الاقتصادية تقدم فرصاً عادلة في المجتمع إضافة إلى التوظيف الجيد للأسواق، كما أن المؤسسات الاقتصادية ذات النوعية الجيدة هي تلك المؤسسات التي تدعم النمو الاقتصادي بأفضل الطرق من أجل الاستقرار الاقتصادي الكلي، مثل: مؤسسات التأمين الاجتماعي، ومؤسسات إدارة الصراع. النوعية المؤسسية الاقتصادية، أيضاً، هي التي «تعرض حوافز للسلوك الاقتصادي، فالتأكد واليقين المرتفع يعرض حوافز للسلوك الإنتاجي وتضمن تكاليف صفقات منخفضة الأمر الذي يجعل المشاريع الاقتصادية أكثر ربحية في التوقعات ومن ثم يتم القيام بها»⁽¹⁸⁾.

ويعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية المقدم من قبل منظمة هيريتاج (Heritage) منذ 1995 مقياساً للنوعية المؤسسية الاقتصادية؛ لأنه يقيس كل جوانب النظام الاقتصادي التي تعكس الإطار السليم؛

Besian Buyheli, «What is The Attractiveness of Albania for Foreign Direct Investment (FDI) Flows?», (16) GRIN (Germany) (2008), p. 28.

Siddharthan, «Determinants, Constraints and Impact of Foreign Direct Investment: India-China Comparison», (17) p. 78.

Niclas Berggren, Andreas Bergh and Christian B, «The Growth Effects of Institutional Quality», *The Ratio Institute* (Aarhus School of Business) (2009), p. 5, <http://pure.au.dk/portal/files/9156/wp_09-135>.

حيث عرفت الحرية الاقتصادية على أنها «تشمل كل الحريات وحقوق الإنتاج، والتوزيع، واستهلاك السلع والخدمات. فالشكل الأعلى للحرية الاقتصادية يجب أن يقدم الحق المطلق للملكية، والحريات التامة، وتحركات العمل، ورأس المال، والسلع، والغياب المطلق للإكراه أو القيود»⁽¹⁹⁾. ويتألف هذا المؤشر من 10 حريات فرعية تتوزع على سلم ممتد من 0 إلى 100، وإن القيمة الأعلى تدل على حرية اقتصادية أكبر ونوعية مؤسسية أفضل، من ثم يمكن معرفة تأثير كل حرية في الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو الآتي:

1 - حرية الأعمال

تيسّر على المستثمرين الأجانب تحقيق النجاح في السوق من خلال غياب التنظيم المفرط؛ فالعدد الكبير من التشريعات (المتعلقة بتراخيص الأعمال الجديدة وإجراءات حل الإفلاس الجامدة) يعوق إنتاجية وربحية مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر؛ إذ يعد الأكثر ضرراً بالمستثمر الأجنبي⁽²⁰⁾.

2 - الحرية التجارية

تأثير الحرية التجارية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على طبيعة هذا الأخير؛ إذ إن الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي (الموجّه إلى سوق الاستهلاك النهائي) من المتوقع أن ينخفض مع ارتفاع الحرية التجارية التي تسمح بدخول بضائع مماثلة يقدمها المستثمر الأجنبي في هذا البلد. أما الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي (الذي يتخصص في صنع أجزاء من المنتج النهائي) فمن المتوقع أن يرتفع مع ارتفاع الحرية التجارية لحاجته الدائمة إلى استيراد سلع وسيطة وتجهيزات إضافة إلى تصدير ما تم تصنيعه⁽²¹⁾. كما أن الانفتاح التجاري يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى التصدير، والذي يسعى إلى الكفاية. كذلك فإن الحدود التجارية تبعد السلع المتطورة تكنولوجياً والخدمات عن متناول المستثمرين المحليين؛ ما تحد من تطورهم الإنتاجي.

3 - الحرية الجبائية

الحجم القليل من الضرائب المفروضة يعني أنه ربح أكبر للمستثمر الأجنبي، ومن أجل ذلك تعرض عدة دول مجموعة من الحوافز التي تتضمن ضرائب متدنية جداً للمستثمرين الأجانب؛ حيث إن «ضريبة الدخل على الشركات المتعددة الجنسيات يؤدي إلى خفض معدل العائد على مخزون رأس المال

2012 Index of Economic Freedom (Washington, DC: The Heritage Foundation, 2012), p. 14, <http://www.heritage.org/index/pdf/2012/book/index_2012.pdf>. (19)

2014 Index of Economic Freedom (Washington, DC: The Heritage Foundation, 2014), p. 21. (20)

Elham Beheshtitabar, «The Impact of Economic Freedom on FDI Inflows to Developing Countries: The Case of the Middle East,» The International Business School (2008), p. 7. (21)

وكذا على عواملهم الخاصة مثل التكنولوجيا، ومن ثم تعمل على طرد رؤوس الأموال الأجنبية خارج البلد المضيف»⁽²²⁾.

4 - الإنفاق الحكومي

يشير الإنفاق الحكومي الكبير إلى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، فهو يقود إلى عدم الكفاية الإنتاجية؛ ما يحد من حرية المستثمر الأجنبي، وهكذا يؤثر القطاع العام الواسع وإنفاقه في تخصيص الأمثل للموارد بشكل سيئ، وعليه من الأمثل أن تقدم الدولة فقط السلع العمومية الصحيحة مع حد منخفض من الإنفاق. كما أن الإنفاق الحكومي الممول بواسطة الضرائب المرتفعة يؤدي إلى تكاليف فرصة مساوية لقيمة الاستهلاك أو الاستثمار الخاص الذي كان سيحدث لو تركت الموارد في أيدي القطاع الخاص؛ ولكن أيضاً من وجهة أخرى يعمل الإنفاق الحكومي على تحسين البنى التحتية وتمويل البحوث وتحسين الرأسمال البشري، وهذا مهم جداً للاستثمار الأجنبي المباشر⁽²³⁾.

5 - الحرية النقدية

إن السياسة النقدية الحكيمة التي تحد من التضخم وتحافظ على استقرار الأسعار وعلى ثروة الأمة، تجعل المستثمر الأجنبي قادراً على الاعتماد على أسعار السوق في المستقبل. يمكن، أيضاً، أن يحصل الادخار والاستثمار بثقة أكبر؛ أما السياسة التضخمية فتقود إلى تخصيص ما دون الأمثل للموارد وارتفاع تكاليف الإنتاج، إضافة إلى تشويه الأسعار.

6 - حرية الاستثمار

يوفر المحيط الاستثماري الحر، المنتج والمنفتح، فرصاً مهمة لتنظيم المشاريع، ويقدم حوافز لتوسيع النشاط الاقتصادي، إضافة إلى رفع الإنتاجية، وخلق فرص العمل. كما أن الإطار الاستثماري الفعال الذي يتميز بالشفافية والإنصاف، يدعم جميع أنواع الشركات وليس الشركات الكبرى فقط، كما يشجع على الابتكار والمنافسة.

7 - الحرية المالية

النظام المالي الشفاف والمنفتح والأكثر تطوراً، يتيح إمكانية التمويل بشكل عادل لكل الأطراف، ويشجع المنافسة لتقديم الوساطة المالية الأكثر فعالية وكفاءة للمستثمرين من خلال ترك القيادة للطلب والعرض، إضافة إلى توفير المعلومة والأسعار في الوقت الحقيقي، وهذا يعتمد على الشفافية إضافة

Meier, «Factors Driving U.S Foreign Direct Investment,» p. 9.

(22)

2014 Index of Economic Freedom, p. 22.

(23)

إلى الإفصاح، وضمان النزاهة، وتنظيم المؤسسات المالية، فكل هذا يخدم تخصيص الموارد الرأسمالية للاستخدامات الأعلى قيمة.

8 - حقوق الملكية

عندما تضمن الدولة حماية حقوق الملكية، والتعويض الكامل في حالات المصادرة وغياب القيود على تحويل الأرباح ورأس المال؛ فإنها تحفز الشركات المتعددة الجنسيات إلى الاستثمار في هذا البلد المضيف⁽²⁴⁾. إن الحماية الضعيفة لحقوق الملكية تحفز الفروع الأجنبية إلى التركيز على النشاطات التوزيعية أكثر من تركيزها على الإنتاجية.

9 - التحرر من الفساد

توجد وجهتنا نظر حول أثر الفساد في الاستثمار الأجنبي المباشر⁽²⁵⁾:

• الفساد يخفض من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ لأنه يضع حواجز ضد الاستثمار داخل السوق، ويخفض الفعالية والكفاية بشكل كبير، كما يرفع تكلفة بدء الأعمال وإنجازها في البلد المضيف؛ إذ إن المستثمرين الأجانب يمكن أن يجهلوا القواعد غير المكتوبة.

• هناك أيضاً فرضية (اليد المساعدة) التي ترى بأن الفساد قد يكون عوناً ومساعداً للمستثمر الأجنبي إذا تمكن من تكوين علاقات جيدة مع موظفين حكوميين في البلد؛ ولكن ينظر عموماً إلى الفساد بشكل واسع على أنه عائق للاستثمار والإنجاز السلس للأعمال.

10 - حرية العمل

في أغلب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر يتم أخذ قوة عاملة محلية بينما المستثمرون الأجانب لا يتوقعون بأن سياسات العمل القائمة في بلدهم الأصل هي نفسها في البلد المضيف؛ فسياسات هذا الأخير تأتي من التشريعات والقوانين المحلية⁽²⁶⁾. إن المستثمرين الأجانب يرغبون في التعاقد الحر مع العمال وفصل العمال الزائدين على الحاجة. فالجدير بالذكر أن ارتفاع حرية العمل يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير مناصب الشغل وتخفيض معدل البطالة في البلد المضيف. وعلى العموم تعد النوعية المؤسسية الاقتصادية المحرك الرئيس لأعمال المستثمر الأجنبي وتقدمه بالبلد المضيف.

Beheshtitabar, Ibid., p. 7.

(24)

Michael L. Hess, *Doorways to Development: Foreign Direct Investment Policies in Developing Countries* (New York: UMI Dissertation Publishing, 2008), p. 172.

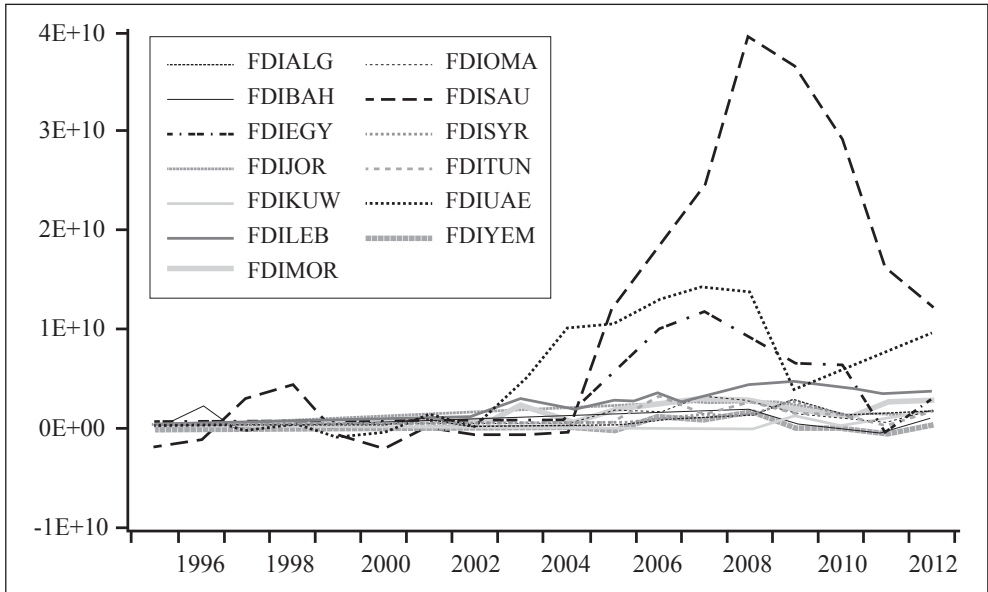
Ehud Menipaz and Amit Menipaz, *International Business: Theory and Practice* (London: SAGE Publication, 2011), p. 241.

رابعاً: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والنوعية المؤسسية في الدول العربية

1 - الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية

الشكل الرقم (1)

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى البلدان العربية ما بين 1995 - 2012



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي، <<http://data.worldbank.org>>، (تمت زيارة الموقع بتاريخ 2014/8/16).

يبين الشكل الرقم (1) بوضوح أن كلاً من البلدان العربية الآتية: السعودية، الإمارات، مصر، لبنان، المغرب؛ تستقطب الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة العربية. وهذا راجع للجهود الكبرى التي بذلتها هذه الدول لتوفير المتطلبات الأساسية لدخول المستثمرين الأجانب، منها: تحسين محيط الأعمال، وترقية نشاط القطاع الخاص. كما أن تلك الدول تتمتع بقطاع سياحي حيوي أدى دوراً لا يستهان به في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁽²⁷⁾. في حين أن البلدان العربية الأخرى تشهد تدفقات متواضعة من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع الدول المذكورة سابقاً بسبب

Lois Stevenson, *Private Sector and Enterprise Development: Fostering Growth in the Middle East and North Africa* (Ottawa: Edward Elgar Publishing, 2010), pp. 63-64.

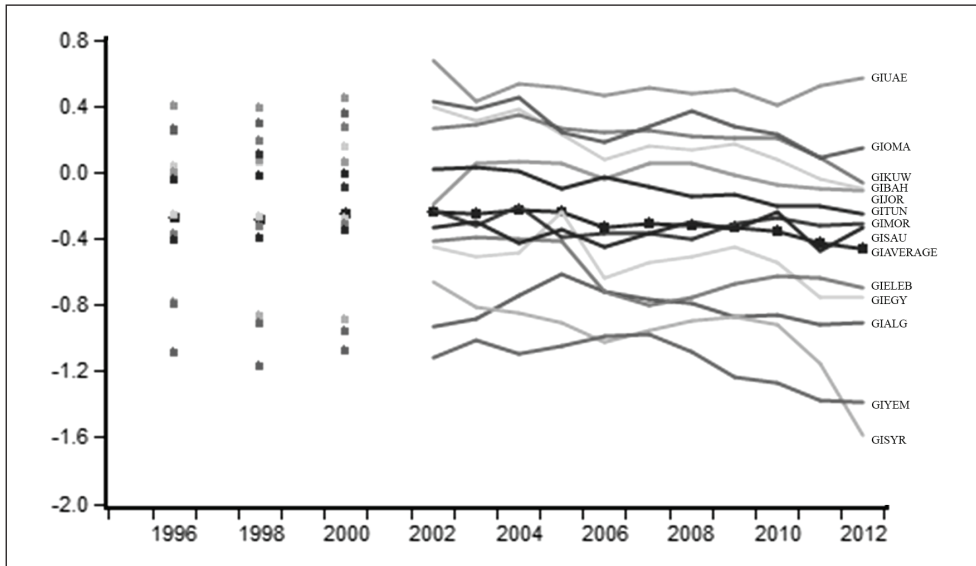
الممارسات المقيدة للأعمال، والنظام المالي غير الفعال، والإصلاحات البطيئة. وعلاوة على ذلك، تتمتع المنطقة العربية بثروة نفطية هائلة، وهذا ما يجعلها مكاناً مضافاً لحجم كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط والغاز؛ ولكن الاعتماد الكبير على هذه الثروة يعوق التنوع الاقتصادي؛ وعليه ينبغي على تلك الدول تطوير أسواقها المالية من أجل جذب المزيد من استثمارات المحفظة.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة العربية لم يسلم من هجوم الأزمة المالية العالمية لعام 2008، علاوة على ذلك فإن الاضطرابات السياسية التي بدأت في تونس في عام 2010 اجتاحت مختلف أنحاء المنطقة العربية وألحقت أضراراً خطيرة (مصحوبة بزيادة عدم التأكد والعنف) في مصر وسورية وبعض الدول المحيطة بها، وهذا ما أقلق المستثمرين الأجانب وهدد استثماراتهم خاصة في بلدان الربيع العربي.

2 - النوعية المؤسسية السياسية في البلدان العربية

الشكل الرقم (2)

النوعية المؤسسية السياسية في البلدان العربية ما بين 1996 - 2012



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مؤشر الحوكمة الخاصة بالبنك الدولي. انظر: «The Worldwide Governance Indicators (WGI) Project,» Worldwide Governance Indicators Website, <<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp>>, (تمت زيارة الموقع بتاريخ 2014/8/16).

كما هو واضح في الشكل الرقم (2)، فإن مؤشر الحوكمة للمنطقة العربية لا يزال يموّر في المجال السالب؛ ما يعكس النوعية المؤسسية الهشة والضعيفة والجهود المتباطئة الموجهة لتحسين المحيط

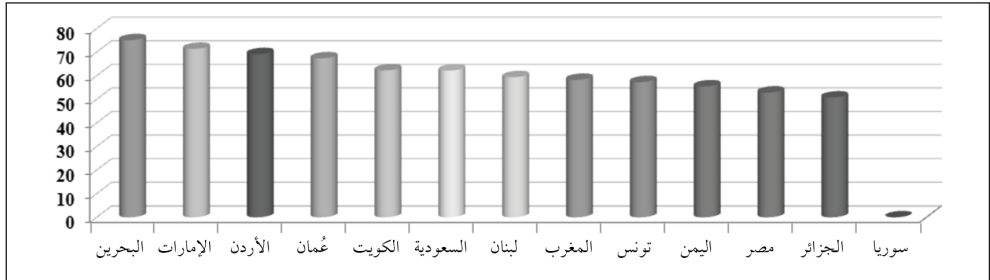
المؤسسي. لقد حققت كل من دولة الإمارات وعمان والكويت، تقدماً بغض النظر عن ضآلته في ما يتعلق بتحسين النوعية المؤسسية السياسية؛ بينما أظهرت باقي البلدان العربية أداء مؤسساتياً لا يرقى إلى المستوى المطلوب. كما يجب الإشارة إلى أن التبعية النفطية تواصل نهش الإطار المؤسساتي العربي، لأنها لا تحث على خلق مناخ عملي سليم.

من وجهة أخرى، تتميز معظم بلدان المنطقة العربية بإطار التنظيم غير الكافي، وقطاع عام مهيم، وفساد كبير، على الرغم من أن بعض الدول قد حققت خطوات مهمة إلى الأمام، مثل: استخدام الحكومة الإلكترونية لتعزيز الشفافية، والمساءلة⁽²⁸⁾. وما زاد الطين بلّة، الاضطرابات السياسية الأخيرة التي هزت المنطقة العربية، والتي ستزيد تدهور مؤشر الحوكمة الخاص بالوطن العربي. ومن ثم يتعيّن على صناع القرار في المنطقة العربية التركيز على تحسين النوعية المؤسسية باستغلال كل الوسائل المتاحة.

3 - النوعية المؤسسية الاقتصادية في البلدان العربية

الشكل الرقم (3)

مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2014 في عدد من البلدان العربية



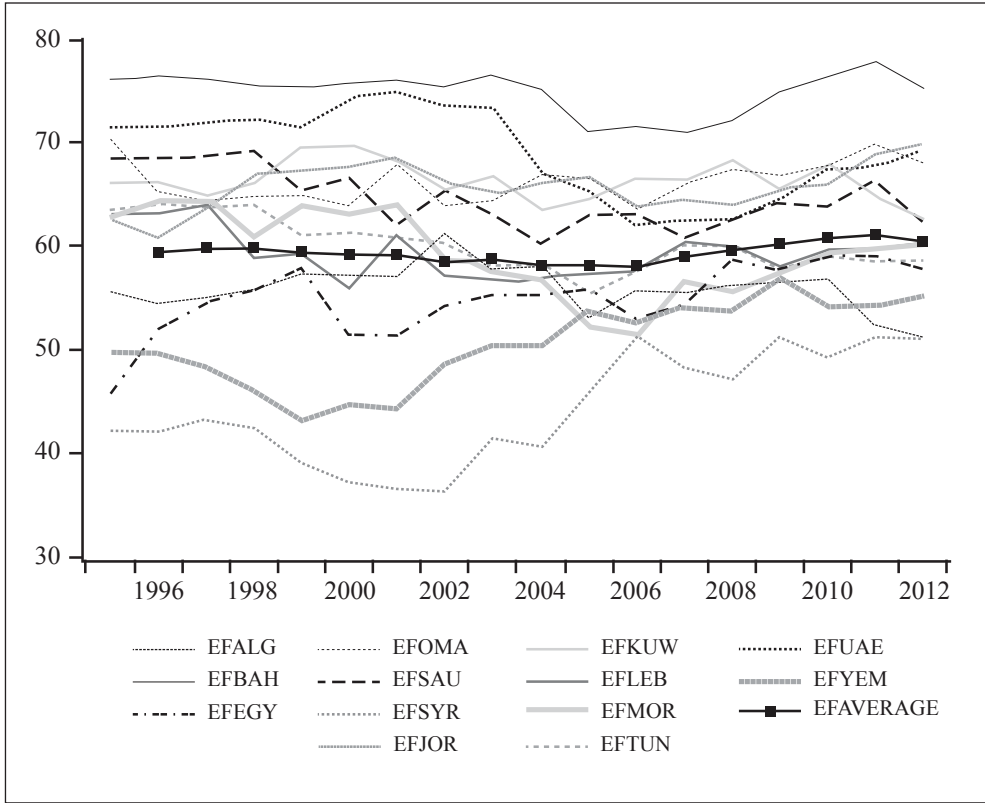
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مؤشر الحرية الاقتصادية لمنظمة هيريتاج المتوافر في: The Heritage Foundation Website, <<http://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year>>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 2014/8/16).

وفقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن منظمة هيريتاج لعام 2014؛ فإن كلاً من البحرين والإمارات تعد دولاً على الأغلب حرة اقتصادياً، بينما تصنّف الأردن وعمان والكويت والسعودية ضمن فئة الدول الحرة بشكل معتدل، في حين أن فئة «غير حرة في الغالب» تشمل باقي البلدان العربية باستثناء سورية التي تم استبعادها من مؤشر هذا العام.

Jean-Eric Aubert and Jean-Louis Reiffers, *Knowledge Economies in the Middle East and North Africa: (28) Toward New Development Strategies* (Washington, DC: World Bank, 2003), p. 2.

الشكل الرقم (4)

الحرية الاقتصادية لعدد من البلدان العربية ما بين 1995 - 2012



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المصدر نفسه.

يظهر الشكل الرقم (4) أن ستة بلدان عربية وتحديداً: البحرين، عمان، الأردن، الإمارات، السعودية والكويت، قد سجلت مستويات مرتفعة من الحرية الاقتصادية وأعلى من المتوسط الإقليمي. كما كان لهذه الدول أداء جيد في ما يتعلق بتخفيض الأعباء التنظيمية، والسيطرة على الإنفاق الحكومي، وتحسين الحرية الجبائية، في حين أن البلدان المتبقية لم تتجاوز المتوسط الإقليمي خلال الفترة المدروسة نتيجة لعدم كفاية الجهود الرامية لتحسين مناخ الأعمال.

وكما هو معلوم، في الفترة الممتدة ما بين 2010 - 2011، ضرب اضطراب سياسي مدمر تونس ناقلاً بذلك صراعات إلى مصر وليبيا واليمن وسورية. وإن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي المصحوب بتلك الظاهرة السابقة من نوعها، قد أسهم في تردي الحرية الاقتصادية في بلدان الربيع العربي، وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تتفاقم الأوضاع الاقتصادية المزرية في مصر وسورية؛ ما يعكس بيئة أعمال خطيرة وغير آمنة للمستثمرين الأجانب.

وعموماً لا تزال العديد من القيود تعصف بالبيئة الاقتصادية للوطن العربي، مثل: تخلف القطاع المالي، ومعدلات البطالة المرتفعة، وضعف حماية حقوق الملكية، والفساد المتفشي، والقيود المؤسسية الأخرى؛ وعليه ينبغي على حكومات المنطقة أن تبذل جهوداً كبرى للقضاء على هذه المشاكل⁽²⁹⁾.

خامساً: الدراسة القياسية لأثر النوعية المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية

1 - متغيرات الدراسة القياسية ومعطياتها

كما سبقت الإشارة، فإن هذا البحث يدرس أثر النوعية المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في 13 بلداً عربياً خلال الفترة الممتدة ما بين 1995 - 2012 باستخدام المتغيرات الآتية:

FDI: صافي التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المتوافر لدى موقع البنك الدولي.

GI: مؤشر الحوكمة وهو عبارة عن متوسط مؤشرات الحوكمة الستة: الصوت والمساءلة (VA)، والاستقرار السياسي وغياب العنف (PSVA)، وفعالية الحكومة (GE)، والنوعية التنظيمية (RQ)، وسيادة القانون (RL)، ومراقبة الفساد (CC).

EF: الحرية الاقتصادية المقدمة من طرف قاعدة بيانات منظمة هيترناج.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالأسعار الثابتة لسنة 2005)، والذي يشير إلى النمو الاقتصادي، وقد تم الحصول على المعطيات من البنك الدولي.

POPD: يشير إلى الكثافة السكانية؛ حيث إن البيانات متوافرة على موقع البنك الدولي.

2 - الطريقة القياسية المستخدمة

يتم استخدام تحليل بيانات البانل (Panel Data Analysis)، وطريقة المربعات الصغرى (OLS) بغية دراسة أثر النوعية المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في 13 بلداً عربياً باستعمال برنامج Eviews 8.0. إن طريقة بيانات البانل تعد من أنجح الطرق نظراً إلى قدرتها على التحكم بكل من عدم التجانس الملحوظ وغير الملحوظ، إضافة إلى قدرتها على رفع درجة الحرية وتخفيض مشاكل التداخل الخطي⁽³⁰⁾؛ حيث سيتم استخدام النماذج الثلاثة الآتية: نموذج المربعات الصغرى المدمجة

(29) 2013 Index of Economic Freedom (Washington, DC: The Heritage Foundation, 2013), pp. 22-24.

(30) Cheng Hsiao, *Analysis of Panel Data* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003), p. 3, <http://catdir.loc.gov/catdir/samples/cam031/2002023348.pdf>.

(Pooled OLS Model)، ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)، ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model).

3 - تحليل نتائج الدراسة القياسية

الجدول الرقم (1)

نتائج الانحدار ل: 13 دولة عربية ما بين 1995 - 2012

المتغير التابع: FDI			
المعامل Coefficient (قيمة الاحتمال ح P-Value)			
نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج المربعات الصغرى المدمجة	المتغيرات المستقلة
0.834635 (0.4942)	3.436402 (0.0012)***	0.834635 (0.4993)	GI
0.128774 (0.0867)*	0.091629 (0.0289)**	0.128774 (0.0929)*	EF
0.000115 (0.0061)***	2.20E-05 (0.5965)	0.000115 (0.0050)***	GDPP
0.003159 (0.0083)***	-0.003427 (0.4119)	0.003159 (0.0111)**	POPD
0.141820	0.690649	0.141820	R-Squared معامل التحديد
0.000060	0.000000	0.000060	Prob (F-Statistic) فيشر احتمال إحصائية فيشر

معنوي عند 1% (***)، 5% (**)، 10% (*).

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 8.0.

كما هو مبين في الجدول الرقم (1)، توضح النماذج الثلاثة: نموذج المربعات الصغرى المدمجة، ونموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية أن مؤشر الحوكمة والحرية الاقتصادية لهما تأثير إيجابي في التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان العربية، كما أن النمو الاقتصادي يظهر على علاقة طردية بالاستثمار الأجنبي المباشر في كل النماذج؛ بينما تظهر الكثافة السكانية بإشارة سالبة فقط في نموذج التأثيرات الثابتة؛ أما الخطوة التالية فتتمثل بتطبيق اختبار هوسمان (Hausman) الذي يمكّننا من الاختيار ما بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية.

الجدول الرقم (2)

اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d. f.	Prob.
Cross-section random	21.998142	4	0.0002

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 8.0.

وفقاً لاختبار هوسمان، يظهر الاحتمال المرافق لإحصائية chi-square الخاصة باختبار هوسمان بقيمة قدرها 0.0002، وهي أصغر من 0.01؛ ما يدل على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأمثل حسب هذا الاختبار، ومن ثم سنعتمد على نتائجه في هذه الدراسة القياسية.

الجدول الرقم (3)

نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: FDI				
Method: Panel Least Squares (Fixed Effects Model)				
Variable	Coefficient	Std Error	t-Statistic	Prob
C	8.787332	2.704593	3.249040	0.0014
GI	3.436402	1.037618	3.311817	0.0012
EF	0.091629	0.041539	2.205863	0.0289
GDPP	2.20E -05	4014E-05	0.530616	0.5965
POPD	-0.003427	0.004164	-0.822829	0.4119
R-squared	0.690649			
Prob (F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 8.0.

يبين نموذج التأثيرات الثابتة أن مؤشر الحوكمة له أثر إيجابي ومعنوي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عند درجة معنوية قدرها 1 بالمئة، وهذا يتفق مع تم مناقشته في الإطار النظري. للحرية الاقتصادية، أيضاً، تأثير موجب ومعنوي في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى 13 دولة عربية عند درجة معنوية قدرها 5 بالمئة. كما أن هذا الاستثمار يتأثر إيجابياً بالنمو الاقتصادي للبلدان العربية

المضيفة؛ إلا أن هذا التأثير يعد غير معنوي. كذلك الأمر نفسه بالنسبة إلى الكثافة السكانية التي تظهر بقيمة سالبة وغير معنوية.

قيمة معامل التحديد البالغة 0.6906 (69.06 بالمئة) أكبر من 60 بالمئة، وهذا جيد؛ أي أن المتغيرات المتمثلة بمؤشر الحوكمة: الحرية الاقتصادية، والنمو الاقتصادي، والكثافة السكانية تفسر 69.06 بالمئة من التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر. أما قيمة إحصائية فيشر المقدرة بـ: 0.0000 تعد أقل من 0.01؛ ما يدل على أن كل المتغيرات المستقلة تفسر على العموم الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن النموذج مفسر بشكل شامل. ومن ثم نستنتج أن مؤشر الحوكمة والحرية الاقتصادية عاملان بارزان في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان العربية المدروسة؛ لأن كلاً من الحكم الرشيد والمؤسسات الاقتصادية ذات النوعية الجيدة القادرة على حماية حقوق الملكية وتخفيض عدم اليقين، يضمن توفير المناخ الاستثماري الملائم لعمل المستثمرين الأجانب.

وبغية تحديد أكثر مؤشرات الحوكمة تأثيراً في الاستثمار الأجنبي المباشر، تم تقدير نموذج آخر للتأثيرات الثابتة، وهذا بعد إجراء اختبار هوسمان. وإن النتائج مبينة في الجدول الرقم (4).

الجدول الرقم (4) نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: FDI Method: Panel Least Squares (Fixed Effects Model)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	5.0378602	2.999774	1.793003	0.0751
VA	4.691384	0.845649	5.547673	0.0000
PSAV	1.037673	0.608988	1.703930	0.0906
GE	4.863310	1.096858	4.433856	0.0000
RQ	-0.425651	0.847660	-0.502148	0.6163
RL	-1.266881	0.995482	-1.272631	0.2052
CC	0.540806	0.565858	0.955727	0.3408
EF	0.097289	0.041724	2.331746	0.0211
GDPP	0.000135	5.36E-05	2.525959	0.0126
POPD	-0.008662	0.006699	-1.292972	0.1981
R-squared	0.674160			
Prob (F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 8.0.

تشير النتائج إلى أن الصوت والمساءلة (VA)، والاستقرار السياسي وغياب العنف (PSVA)، وفعالية الحكومة (GE) لها أثر إيجابي ومعنوي في التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو 13 بلداً عربياً؛ فالصوت والمساءلة يعكسان المراقبة الجيدة لأفعال الحكومة، كما أن الاستقرار السياسي وغياب العنف يضمن استمرار المشاريع الاستثمارية وتدفع عوائدها. وأكبر دليل هو التهديد الكبير الذي مارسه أحداث الربيع العربي على المستثمرين الأجانب بالمنطقة العربية ولا سيما الدول التي انطلق منها الاضطراب السياسي. من وجهة أخرى توفر الحكومة الفعالة أداء أعمال سلس للمستثمر الأجنبي، وكم ثم تعد هذه المؤشرات الثلاثة العوامل المؤسسية السياسية الرئيسة لتوفير البيئة الآمنة والملائمة للمستثمرين الأجانب في الوطن العربي. في حين أن نوعية التنظيم (RQ)، وسيادة القانون (RL)، ومكافحة الفساد (CC) تظهر بقيم غير معنوية.

وكما هو متوقع وطبقاً للنظرية الاقتصادية؛ فإن كلاً من الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي يظهران بعلاقة طردية ومعنوية مع الحجم الوارد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية؛ أما بالنسبة إلى الكثافة السكانية فترتبط سلبياً وبشكل غير معنوي بهذا الاستثمار.

خاتمة

لقد قمنا في هذه البحث بدراسة أثر النوعية المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في 13 دولة عربية (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، المملكة العربية السعودية، سورية، سلطنة عمان، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن) خلال الفترة الممتدة ما بين 1995 - 2012، باستخدام تحليل بيانات البانل، وطريقة المربعات الصغرى بما يتضمن النماذج الثلاثة: نموذج المربعات الصغرى المدمجة، ونموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات، إضافة إلى تطبيق اختبار هوسمان.

وقد أشارت أهم النتائج إلى أن مؤشر الحكومة له أثر إيجابي ومعنوي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عند درجة معنوية قدرها 1 بالمئة. للحرية الاقتصادية، أيضاً، تأثير موجب ومعنوي في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى 13 دولة عربية، وهذا يتفق مع الإطار النظري. كما اتضح بأن الصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة هي العوامل المؤسسية السياسية ذات التأثير الكبير، وهي المسؤولة عن قرار المستثمرين الأجانب بتوجيه استثماراتهم المباشرة نحو الوطن العربي.

وبناءً على هذه النتائج يمكن القول بأن المنطقة العربية ستكون قادرة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها وتسخيرها في عملياتها الإنمائية، ويتحقق ذلك من خلال الاستماع إلى صوت المواطنين ومساءلة الأفعال من أدنى إلى أعلى درجات السلم الحكومي، وضمان الاستقرار السياسي، والقضاء على العنف، إضافة إلى تحسين نوعية الخدمات العمومية، وتقليل البيروقراطية المرهقة. من جهة أخرى على صناع القرار في المنطقة العربية الاهتمام أكثر بتحسين النوعية المؤسسية الاقتصادية ودعم الحرية الاقتصادية، كما يجدر الإشارة إلى أنه ينبغي على البلدان العربية الغنية بالنفط تقليل قدر الإمكان التبعية النفطية؛ ما قد يعود بالنفع على باقي القطاعات الأخرى □